

## التحرك المصري لترتيب أوضاع غزة

# مبادرة مليئة بالمخاطر والأخطاء والفجوات السياسية

القدس/مها عبد الهادي

الضغط على قيادة السلطة الفلسطينية ممثلة بياسر عرفات وعلى كل فصائل المقاومة الفلسطينية.

وربما كان هذا الحدث هو التطور الأخطر في التحركات السياسية الجارية على صعيد القضية الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة، وذلك بانتقال الدور المصري من دور الوسيط الذي لا يليق أصلاً بدولة عربية لها ما لمصر من تاريخ نضالي وثقل عربي ودولي، إلى دور الشريك الضاغط الحاصل على الضوء الأخضر الأمريكي وبالإنابة عنه... من أجل دفع الطرف الفلسطيني لقبول بخطة شارون، وذلك بالتلويح بإمكانية انسحاب مصر من اللعبة السياسية وترك الفلسطينيين ليواجهوا مصيرهم في مواجهة الآلة العسكرية الشارونية، وكذلك بالعمل على إقناعهم بأن خطة شارون فرصة لهم لينقذوا ما يمكن إنقاذه، في ظل خطر تهيمش قضيتهم، وغياب أي دور عربي ودولي فاعل ومؤثر، وخصوصاً مع انشغال الإدارة الأمريكية بالانتخابات.

### خطة أمنية مصرية - شارونية

حاولت الحكومة المصرية أكثر من مرة أن تجد لها موقع قدم في العملية السياسية على الساحة الفلسطينية، خصوصاً بعد تراجع دور مصر عقب اندلاع انتفاضة الأقصى واستفراد الولايات المتحدة بالمسار السياسي بعد حرب الخليج على وجه التحديد.

ومن أجل إحياء دورها سارعت مصر إلى استضافة الفصائل الفلسطينية في القاهرة لإجراء حوارات حول ترتيب الأوضاع الفلسطينية، وتردد زيارات المسؤولين الأمنيين المصريين إلى غزة وإعلانهم التوصل إلى أكثر من هدنة، ومع ذلك بقيت المشاركة المصرية محدودة.

لكن ومنذ عدة أشهر، وبعد طرح شارون لخطة التي وجدت معارضة فلسطينية وعربية كبيرة في

تغير اسمها من خطة «فك الارتباط من طرف واحد» إلى «الخطة التدريجية» ومن ثم إلى «الخطة المعدلة» - (في قرار الحكومة الصهيونية في ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٤) بصيغ سيئة لأصل سيئ. لكن الخطورة الأكبر لهذه الخطة لم تتبع من انطلاقها كخطة من طرف واحد، بل من الموقف العربي الرسمي الداعم لها، لتصبح خطة دولية بمباركة عربية وهو ما يلهث وراءه الكيان الصهيوني الذي يسعى لتوفير الشرعية العربية لخطة «فك الارتباط» من خلال المشاركة العربية وخصوصاً المصرية لإنقاذ الخطة من نقطة ضعفها القتالة كخطة أحادية الطرف بدون شريك فلسطيني.

وباتت مصر الشريك العربي الذي قدم طوق النجاة لشارون، وأصبحت تشارك بوش وشارون في

«توجد لمصر مثلما توجد لـ(إسرائيل)



مصالح صارخة قي كل ما يتعلق بخطة

«فك الارتباط».. المصلحة المشتركة

الإسرائيلية - المصرية تكمن في العمل على استقرار قطاع غزة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منه من أجل منع انتشار الفوضى، وكلا الجانبين غير معني بسيطرة حركة المقاومة الإسلامية والتنظيمات الإسلامية المتطرفة على القطاع... ويخشى المصريون من وصول المتطرفين إلى أعتابهم».

بهذه الجملة وصف المحلل الصهيوني زئيف شيف المحلل في صحيفة «هآرتس» الصهيونية في عددها الصادر في السابع عشر من حزيران/يونيو الماضي ٢٠٠٤، الأساس الذي قامت عليه الشراكة المصرية - الصهيونية لتنفيذ خطة شارون القاضية بالانسحاب من قطاع غزة من طرف واحد، والتي



موقف موحد رافض للدور المصري